



Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

أربع سنوات من القهر

تقرير يرصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر

في الفترة من الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2017



أربع سنوات من القهر

تقرير يرصد

انتهاكات حقوق الإنسان في مصر

العدد العاشر

في الفترة من الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2017



الفهرس :

4	ملخص تنفيذي
9	مقدمة
11	آلية رصد وجمع البيانات
12	القتل خارج إطار القانون
14	قتلى التجمعات السلمية
16	قتلى ومتوفون داخل مقار الاحتجاز المصرية
19	قتلى عمليات التصفية الجسدية
20	قتلى في ظروف ملتبسة
21	الاعتقال التعسفي
28	إهدار الحق في المحاكمة العادلة
36	آثار العمليات الأمنية في سيناء
40	الخلاصة والتوصيات



ملخص تنفيذي:

مرت أربع سنوات منذ أحداث الثالث من تموز/ يوليو 2013 و لم تتغير حالة الانهيار التام في حالة حقوق الإنسان في مصر، حيث استمرت السلطات المصرية في ذات المسار المبني على القمع وانتهاج كافة ألوان الانتهاكات الحقوقية على مختلف الأصعدة، في ظل خطاب إعلامي مشبع بالكراهية والتحريض على العنف ضد المعارضين شنته وسائل إعلام تابعة أو داعمة للنظام.

إهدار الحق في الحياة، كان أهم الحقوق التي تم انتهاكها من قبل النظام المصري في تعامله مع معارضيه، فبحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون التي نفذتها الأجهزة الأمنية المصرية، وصل عدد القتلى خلال فترة الرصد المشار إليها إلى 2934 شخصاً.

سقط هذا الكم من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء التي سيفرد لها باباً مستقلاً في هذا التقرير، من بين الأعداد المذكورة قتل 2193 شخصاً نتيجة الاعتداءات الأمنية على تجمعات سلمية، وقضى 597 محتجزاً داخل مقار الاحتجاز المختلفة، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، كما تم قتل 136 مواطناً على أيدي الأجهزة الأمنية، إما أثناء عمليات ضبطهم على خلفية قضايا معارضة، أو بعد نشوب مشادات كلامية بينهم وبين أحد أفراد الأمن، بالإضافة إلى 8 أشخاص تم تنفيذ أحكام إعدام مسببة وجائرة بحقهم.

وفقاً لعمليات رصد كمي لعمليات الاعتقال التعسفي، فقد بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي حتى الآن حوالي 58966 شخصاً، حيث اعتقل 24320 شخصاً في الفترة من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية ذلك العام، بينما اعتقل 10046 شخصاً عام 2014، واعتقل 17840 شخصاً عام 2015، و5100 شخصاً خلال



العام 2016 ومنذ بداية عام 2017 وحتى 3 يوليو/تموز 2017 تم رصد اعتقال 1660 شخصاً.

من بين أولئك المعتقلين بلغ عدد القصر الذين تعرضوا للاعتقال خلال تلك الفترة 1097 قاصراً، بينما بلغ عدد النساء 555 امرأة، منهم 31 امرأة لازلن رهن الاعتقال حتى الآن، منهن 9 محكوم عليهن، والبقية لازلن قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

لغرض طمس الحقيقة استهدف النظام الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة دون توقف منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 حيث أغلق النظام المصري أكثر من 20 وسيلة إعلامية من القنوات الفضائية والصحف، وأوقف العديد من الإعلاميين والكتاب عن الكتابة والنشر، وقام بترحيل عدد من الصحفيين واقتحم نقابة الصحفيين واختطف صحفيين لجأوا إليها ولفق تهماً مفبركة لنقيب الصحفيين، كما تعرض 18 صحفياً للقتل، واعتقل أكثر من مائتين لايزال 89 منهم في السجون، وحكم على بعضهم بالإعدام، هذا بالإضافة إلى إدراج نحو 15 صحافياً وإعلامياً على قوائم الإرهاب في 27 مايو/أيار 2017.

وفي أكبر هجمه على الصحافة وحرية الرأي والتعبير قامت الحكومة المصرية مؤخراً بحجب حوالي 119 موقعاً منها صحف على شبكة الانترنت تابعه لمؤسسات إعلامية وإخبارية مصرية وغير مصرية.

وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات بعد انقلاب يوليو/تموز 2013 وحتى الآن، فقد تم الحكم في 2196 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 1976 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 220 قضية عسكرية.

بلغ عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام في تلك القضايا سواء أمام دوائر مدنية أو عسكرية، 30177 شخصاً، منهم 358 قاصراً، وقد تم تبرئة 8001 من هؤلاء المحكومين، أي 26.5 % من إجمالي العدد الكلي للمتهمين، بينما حُكم على 22097 شخصاً بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 73.2 %، فيما جاءت قرارات



المحكمة بعدم الاختصاص أو انقضاء الدعوى بحق 79 شخصاً، أي ما يعادل 0.3 % تقريباً.

من بين أولئك المحكومين، حوكم 6863 شخصاً أمام دوائر عسكرية خلال الأربعة السنوات فترة عمل التقرير، أي ما يقارب 27.7 % من إجمالي عدد المحكومين، بينهم 16 قاصراً، حُكم بالسجن والسجن المشدد والمؤبد على 6387 منهم، بينما تم تبرئة 468 منهم، فيما جاءت قرارات المحكمة بعدم الاختصاص بحق 8 متهمين.

خلال فترة الرصد قامت محكمة النقض المصرية والمحكمة العليا للطعون العسكرية بتثبيت أحكام الإعدام بحق 19 متهماً في ستة قضايا معارضة للسلطات، نفذت أحكام الإعدام بحق 8 منهم، بينما ينتظر 11 متهماً الآن تنفيذ حكم الإعدام في أي وقت، بعد استفادهم كافة سبل الطعن على تلك الأحكام، حيث قامت محكمة النقض المصرية بتثبيت حكم الإعدام بحق المعتقل فضل المولى حسني أحمد إسماعيل في القضية رقم 27868 لسنة 2014 جنایات المنتزه أول، كلي 1781 لسنة 2014 كلي شرق الإسكندرية بتاريخ 24 أبريل/نيسان 2017، كما قامت بتثبيت أحكام الإعدام الصادرة بحق ستة من شباب مدينة المنصورة بالدقهلية بتاريخ 7 يونيو/حزيران 2017 في القضية رقم 16850 لسنة 2014 مركز المنصورة والمقيدة برقم 781 لسنة 2014 كلي جنوب، بينما قامت المحكمة العليا للطعون العسكرية في مصر بتاريخ 19 يونيو/حزيران 2017 بتثبيت أحكام الإعدام الصادرة حضورياً في حق 4 متهمين رقم 22 لسنة 2015 جنایات عسكرية طنطا/ 325 لسنة 2015 جنایات عسكرية.

كما قضت محكمة النقض المصرية بتاريخ 20/2/2017 برفض الطعون المقدمة من 52 متهماً في القضية المعروفة إعلامياً بأحداث "مذبحة بور سعيد" والتي تحمل رقم 427 لسنة 2012 جنایات قسم المناخ والمقيدة برقم 11 لسنة 2012 كلي بور سعيد، بينهم 10 صادر ضدهم حكماً بالإعدام حضورياً لتصير تلك الأحكام باتة في انتظار التنفيذ.



ووفقاً لعملية رصد كمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين في سيناء 3446 شخصاً، منهم 3191 شخصاً قال عنهم الجيش أنهم قتلوا إثر مواجهات أمنية معه، والبقية قتلوا بصورة عشوائية.

أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 5766 شخصاً، منهم 2689 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما تم اعتقال 3077 شخصاً بدعوى الاشتباه.

لم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق 3208 دراجة بخارية و1142 عربة خلال فترة رصد التقرير، كما تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات المنازل والعشش الخاصة بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد المنازل التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 259 منزلاً، بينما تم الإعلان عن حرق وتدمير 2191 عشة.

جدير بالذكر أن المنازل والعشش التي تم الإشارة إلى حرقها وتدميرها، كانت خارج الشريط الحدودي مع غزة، والذي قامت الحكومة المصرية بإصدار قرارات بإخلائه، وذلك بتهجير سكان تلك المنطقة من منازلهم وهدمها، تمهيداً لإقامة منطقة عازلة على الحدود مع غزة، وبدأت المرحلة الأولى في أكتوبر/تشرين الأول 2014 حيث تم تنفيذها بواقع 500 متر، وتضمنت هدم 837 منزلاً، وجاءت المرحلة الثانية في مارس/آذار 2015، وتم الانتهاء منها لمسافة 500 متر أخرى، حيث تم هدم نحو 1044 منزلاً من إجمالي المنازل المحصورة في المرحلة الثانية.

وأصدرت الحكومة المصرية قراراً ثالثاً بالبداية في المرحلة الثالثة من التهجير ابتداءً من أبريل/نيسان 2015، على إجمالي مساحة وصلت إلى نحو 2000 متر، حيث يوجد بهذه المنطقة 1220 منزلاً مأهولاً.



من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير، فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر، بل على العكس تزداد سوءا مما يدعو المجتمع الدولي للتخلي بالقدر اللازم من المسؤولية الأخلاقية والضغط على النظام المصري لوقف تلك الجرائم.



مقدمة

في أعقاب الثالث من يوليو/تموز 2013 استولى الجيش المصري على السلطة وقام باحتجاز الرئيس المدني المنتخب محمد مرسي ومن ثم بدأت منظومة حقوق الإنسان في مصر في الانهيار بصورة شديدة التسارع بدأت بحملة اعتقالات تعسفية طالت الرئيس حينها وكثير من أفراد طاقمه الرئاسي وكذلك قيادات أحزاب رفضت ما حدث حينها، ثم بدأت الأجهزة الأمنية متمثلة في الشرطة والجيش في ارتكاب العديد من الجرائم الخطيرة بحق المعارضين.

عمليات القتل خارج إطار القانون استمرت على ذات النسق فارتفعت أعداد القتلى جراء التعذيب والإهمال الطبي داخل السجون ومقار الاحتجاز المصرية، واستمرت عمليات التصفية الجسدية لمعارضين ثم اختلاق روايات كاذبة حول مقتلهم.

لم تتوقف كذلك عمليات الاعتقال التعسفي والمصحوبة غالبا بتعريض المحتجزين للتعذيب الممنهج والاختفاء القسري وشهدت أعداد من تعرضوا للاعتقال ارتفاعا ملحوظا وفي المقابل استمر انكار النظام لوجود أي معتقل رأي داخل مصر بعد وسم كافة المعارضين بالإرهاب وإلباس قضاياهم لبوسا جنائيا وفق قوانين معيبة سنها ذات النظام.

القضاء المصري شارك في مسيرة القمع بإصدار مئات الأحكام القضائية القاسية التي تصل إلى الإعدام والسجن المؤبد بحق الآلاف في ظل إهدار تام لحقهم في المحاكمة العادلة.

وفي سبيل استمرت الدولة المصرية في نزع كافة الحقوق عن السكان حيث استمرت عمليات القتل الممنهج لمواطنين بشكل عشوائي جراء استمرار الجيش المصري في عملياته العسكرية باستخدام الأسلحة الأكثر فتكا والأقل دقة ووصم مئات القتلى بالإرهاب دون أن يُفتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ليصبح كافة



مواطني سيناء دون تمييز عرضة للقتل العشوائي، وعرضة لهدم منازلهم، إضافة لعمليات الاعتقال التعسفي والتعريض للاختفاء القسري بدعوى الاشتباه دون أي فرصة للانتصاف القانوني أو التمتع بحقوق المحاكمة العادلة الأولية لكافة السكان.

لم تشهد فترة الرصد منذ الأول منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2017 أي تقدم أو محاولة جادة من قبل السلطات المصرية لتغيير سياساتها القمعية أو مراجعة ممارساتها، في ظل صمت دولي كامل، وتفشي لظاهرة الإفلات التام من العقاب.

الاستمرار في عملية رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر أمر صعب، في ظل ندرة المعلومات وحالة الخوف التي يعيشها الضحايا أو ذويهم، بالإضافة إلى حرص النظام المصري على إظهار صورة مذبذبة ومشوهة لحقيقة ما يجري في مصر مدعوماً بآلة إعلامية واسعة الانتشار، ليصبح أي نشاط حقوقي أو إعلامي خارجاً عن رواية النظام جريمة في نظر النظام.

إلا أن إظهار الحقيقة وإجلائها وفق معايير مهنية ومحايدة، بات أمراً لازماً ليصب ذلك في صالح إيضاح الحقيقة للرأي العام في داخل مصر وخارجها ولوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته الأخلاقية والقانونية بشكل واضح، والعمل الجاد على إنهاء سياسة الإفلات من العقاب خاصة.

يرصد التقرير بشكل كمي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في مصر خلال الأربعة سنوات الأخيرة منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2017، ويشير إلى إجمالي تلك الانتهاكات ليكمل ما تم رصد في التقارير المماثلة السابقة كي يكون مادة جاهزة للتحرك القانوني من قبل الجهات والمؤسسات الحقوقية المهمة بالشأن المصري.



آلية رصد وجمع البيانات:

تم الاعتماد في عملية التوثيق وجمع المعلومات على الحصر الكمي لتصريحات المسؤولين بالدولة من خلال عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الصادرة عن مسؤولين بالدولة المصرية والتي تم الإعلان عنها تباعا في فترة عمل التقرير منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2017.

كما اعتمد التقرير على كافة المعلومات التي جمعتها المنظمة خلال رصدها للأحداث في مصر بشكل يومي من خلال باحثين ميدانيين وعدد من النشطاء والمحامين والصحفيين المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وكذلك من نتاج بحث عشرات الشكاوى التي وردت إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بعد التأكد من صحتها، ومن ثم تم جدولة تلك البيانات وتقسيمها تقسيما نوعيا وزمنيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد المرصودة في التقرير قد لا تشكل إلا حجم الانتهاكات التي تمكن الباحثون من رصدها بحسب المعايير المعتبرة في جمع البيانات دون أن تعبر بالضرورة عن حقيقة أو حجم الانتهاكات في مصر خلال فترة الرصد.

تم تجنب أي إحصاءات لا تعتمد على مصدر موثوق وكذلك تم إهدار كافة البيانات التي لم تتوافر معها المعلومات الكافية إلا تلك التي وردت في التصريحات والبيانات الرسمية للدولة وقد تم رصد حصيلة تلك التصريحات بشكل كمي بعيدا عما حوته من اتهامات أو ادعاءات لم تعتمد على أدلة أو شواهد منطقية، ليكون التقرير على نفس النهج الذي اتبعته المنظمة في الأعداد السابقة في ثمانية إصدارات ربع سنوية متتالية.



القتل خارج إطار القانون:



إهدار الحق في الحياة، كان أخطر الانتهاكات التي انتهجها النظام المصري في تعامله مع معارضيه، فبحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون التي نفذتها الأجهزة الأمنية المصرية، وصل عدد القتلى خلال فترة الرصد المشار إليها إلى 2934 شخصاً.

سقط هذا الكم من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء التي سيفرد لها باباً مستقلاً في هذا التقرير، وقتل هؤلاء الأشخاص نتيجة الاعتداءات الأمنية على تجمعات سلمية، سواء كانوا مشاركين في تلك التجمعات، أو مواطنين قتلوا بطريقة عشوائية حيث تصادف وجودهم بالقرب من تلك التجمعات، ومتوفون داخل مقر الاحتجاز المختلفة، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، وقتلى عمليات التصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها القوات الأمنية أثناء عمليات ضبطهم، أو قام بها بعض أفراد الأمن بعد نشوب مشادات كلامية بينهم وبين أحد المواطنين، بالإضافة إلى 8 أشخاص تم تنفيذ أحكام إعدام مسببة وجائرة بحقهم.



هذا بالإضافة إلى مقتل 68 شخصاً في ظروف ملتبسة حيث ادعت وزارة الداخلية وفاتهم أثناء إلقاء القبض عليهم حيث حاولوا الهرب أثناء إلقاء القبض عليهم أو بادروا القوات الأمنية بإطلاق النار عليها، فتعاملت معهم القوات حتى تم مقتلهم، في حين أكد ذوو أولئك الأشخاص وشهود عيان أن الأجهزة الأمنية قد قامت بتصفيتهم أثناء أو بعد إلقاء القبض عليهم وتلقيق تلك الاتهامات لهم.

قتلى التجمعات السلمية:

شهدت الأيام الأولى التي أعقبت الثالث من يوليو/تموز 2013 في مصر العديد من الاعتداءات الأمنية على المسيرات السلمية للمعارضين، وعلى التجمعات السلمية، مما نتج عنه مقتل 2193 مواطناً على الأقل في كافة محافظات مصر عدا سيناء، منهم 1929 في العام عام 2013 والذي شهد أكبر موجة عنف أمني وعمليات قتل جماعي لأعداد كبيرة من المتظاهرين، وفي العام 2014 قتل 236 مواطناً، ثم عام 2015 بمقتل 28 مواطناً بينهم 22 مواطناً من مشجعي نادي الزمالك المصري أثناء تواجدهم في ساحة استاد الدفاع الجوي بالتجمع الخامس في شهر فبراير/شباط من ذلك العام.



ومن أبرز الأحداث التي يمكن وصفها بأنها عمليات قتل جماعي، أحداث الحرس الجمهوري التي وقعت بتاريخ 7 يوليو/تموز 2013 وأسفرت عن مقتل 92 شخصاً، وأحداث المنصة التي وقعت بتاريخ 27 يوليو/تموز 2013 وتسببت في مقتل 107 شخصاً، وأحداث فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة، والتي خلفت مئات الضحايا، حيث بلغ عددهم 1161، وأحداث رمسيس التي تلتها بيومين، ونتج عنها مقتل 290 شخصاً، بالإضافة إلى مقتل 84 شخصاً في أحداث 6 أكتوبر/تشرين الأول 2013.



وشهد يوم الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني عامي 2014 و2015 عنفاً أمنياً كبيراً في مواجهة المسيرات التي خرجت إحياءً لذكرى الثورة، حيث سقط في الأولى 103 شخصاً، وفي العام الذي تلاه قُتل 18 شخصاً.

وبتاريخ 8 فبراير/شباط 2015 قتل عدداً من مشجعي نادي الزمالك المصري أثناء تواجد المئات منهم في ساحة استاد الدفاع الجوي بالتجمع الخامس، وذلك بعد تعريضهم للتكديس داخل ممر ضيق خاص بالإستاد واعتداء القوات الأمنية عليهم بقنابل الغاز، مما أدى إلى مقتل 22 منهم.

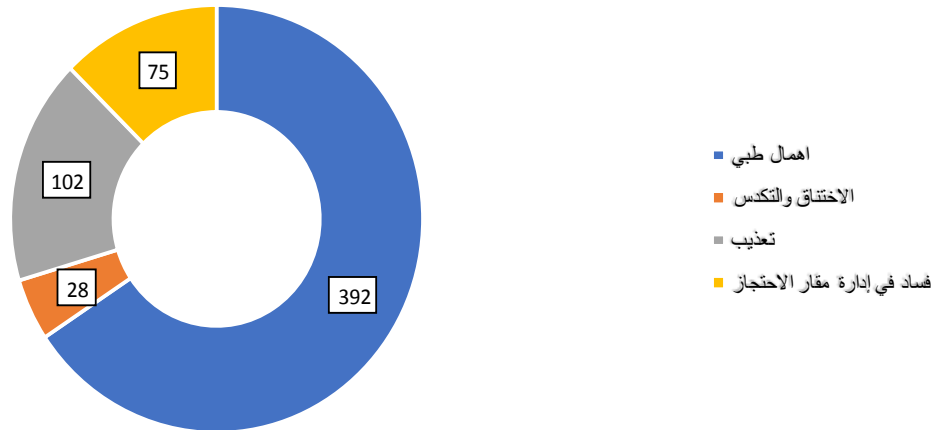


قتلى ومتوفون داخل مقر الاحتجاز المصرية:

خلال الأربعة سنوات-فترة الرصد- قضى نحو 597 محتجزاً داخل مقر الاحتجاز المصرية المختلفة، حيث توفي 73 محتجزاً عام 2013، و166 محتجزاً عام 2014، و185 محتجزاً عام 2015، و121 محتجزاً عام 2016، و52 محتجزاً منذ مطلع العام الجاري وحتى 3 يوليو/تموز 2017.

102 محتجزاً من بين أولئك المحتجزين قتلوا جراء التعذيب على أيدي بعض أفراد الأمن داخل مقر احتجازهم، و392 محتجزاً توفوا نتيجة تعريضهم للإهمال الطبي المتعمد في ظل ظروف وأوضاع احتجاز سيئة وغير آدمية، و28 محتجزاً توفوا نتيجة الاختناق والتكدس ورداءة التهوية، بالإضافة إلى 75 محتجزاً توفوا بسبب الفساد المتقشي في إدارات مقر الاحتجاز، والذي أدى إلى وفاة بعضهم نتيجة تناول جرعات زائدة من المواد المخدرة أو أطعمة مسممة، أو مقتلهم على أيدي زملائهم المحتجزين بعد نشوب مشاجرات بينهم، أو نتيجة حدوث ماس كهربائي داخل الزنازين.

تصنيف المتوفون والقتلى داخل مقر الاحتجاز وفقاً لسبب الوفاة





تنفيذ أحكام إعدام مسببة بحق معارضين:

من بين 849 شخصاً تم التصديق على حكم إعدامهم بعد الثالث من يوليو/تموز 2013، تم تنفيذ حكم الإعدام في 8 محتجزين على خلفية اتهامهم في قضايا معارضة للسلطات، لتركب السلطة بتنفيذ هذا الحكم جريمة قتل عمد، حيث جاءت أحكام الإعدام في الأصل بعد محاكمات افتقرت إلى أدنى معايير المحاكمة العادلة.

حيث تم تنفيذ حكم الإعدام الأول بحق محمود رمضان عبد النبي في قضية جنائية مدنية بتاريخ 7 مارس/أذار 2015، بينما تم تنفيذ الحكم الثاني على 6 أشخاص في القضية العسكرية المعروفة إعلامياً بقضية عرب شركس بتاريخ 17 مايو/أيار 2015.



محمود حسن رمضان



معتقلي عرب شركس الذين تم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم

وتم تنفيذ حكم الثالث بحق عادل محمد إبراهيم الشهير بعادل حبارة (41 عاماً) في قضية مدنية بتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول 2016، حيث أيدت محكمة النقض، حكم الإعدام الصادر ضد حبارة بتاريخ 10 ديسمبر/كانون الأول 2016 في القضية المعروفة إعلامياً بـ «مذبحة رفح الثانية»، والمتهم فيها مع آخرين بالقتل العمد لـ 25 من جنود الأمن المركزي في أغسطس/آب 2013، ليصبح حكماً نهائياً، كما قامت محكمة النقض بتأييد حكماً ثانياً بإعدامه بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2016.



وتشير المنظمة إلى أن أحكام الإعدام التي نُفذت بحق أولئك الثمانية بُنيت على أدلة هزيلة وباطلة قانوناً وهي اعترافات أقر المتهمون لاحقاً أمام المحكمة أنها انتزعت منهم تحت وطأة التعذيب، وعلى تحريات سرية مجهلة من أجهزة الأمن تحوي العديد من التناقضات والأمور غير المنطقية.

يذكر أن عدد الأشخاص الذين تم إحالة أوراقهم للمفتي لاستطلاع رأيه الشرعي في إعدامهم على خلفية اتهامهم في قضايا معارضة منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 - 1947 شخصاً.

قتلى عمليات التصفية الجسدية:

خلال فترة عمل التقرير بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة 136 شخصاً، ما بين معارضين سياسيين أثناء عملية ضبطهم، أو مواطنين قتلوا على أيدي أفراد أمن بعد نشوب خلافات ومشادات كلامية بينهم، حيث تم توثيق مقتل 127 مواطناً أثناء عملية ضبطهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات، وتوافرت أدلة واضحة في تلك الحالات تؤكد كذب رواية السلطة حول مقتلهم حيث ادعت أنها تمت خلال عمليات اشتباك مسلح، وتؤكد أن عمليات قتلهم تمت خارج إطار القانون، بالإضافة إلى 9 أشخاص بينهم امرأة، قتلوا بعد نشوب مشادات بينهم وبين أفراد أمن.

قتل 3 أشخاص عام 2013، وقتل 4 أشخاص خلال 2014، بينما شهد العام 2015 أكبر موجة تصفية جسدية، حيث قتل 50 شخصاً، فيما تم تصفية 38 شخصاً عام 2016، و41 شخصاً منذ مطلع العام الجاري.





قتلى في ظروف ملتبسة:



في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2015 وحتى 3 يوليو/تموز 2017 تعرض 68 أشخاص للقتل في ظروف ملتبسة دون أن تتوافر أي أدلة يمكن من خلالها الوقوف على طبيعة تلك الوقائع، حيث قتل 36 مواطناً عام 2015، و20 مواطناً عام 2016، و12 مواطناً خلال العام الجاري، وادعت وزارة الداخلية كالعادة وفاتهم أثناء تنفيذهم لبعض العمليات الإرهابية، في حين لم يفتح تحقيقاً في مقتلهم من قبل أي جهاز قضائي في مصر بالإضافة إلى عدم توافر معلومات تصلح لتوثيق تلك الحالات والوقوف على أسباب وفاتهم من قبل المنظمة، وفي ظل امتهان وزارة الداخلية لعمليات التصفية الجسدية، تظل هذه الوقائع بحاجة إلى استقصاء وتحري محايد للوقوف على حقيقة ما حدث، كي لا تمر جريمة بهذه الخطورة دون تحقيق أو محاسبه لمرتكبيها.



الاعتقال التعسفي:



لا يمكن الوقوف على عدد دقيق لمعتقلي الرأي بعد الثالث من يوليو/تموز 2013، إلا أنه وفقاً لعمليات رصد كمي من المصادر المتاحة والمتوفرة، فقد بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي حتى الآن حوالي 58966 شخصاً، حيث اعتقل 24320 شخصاً في الفترة من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية ذلك العام، بينما اعتقل 10046 شخصاً عام 2014، واعتقل 17840 شخصاً عام 2015، و5100 شخصاً خلال العام 2016 ومنذ بداية عام 2017 وحتى 3 يوليو/تموز 2017 تم رصد اعتقال 1660 شخصاً.

ويذكر أن هذا العدد هو عدد من تعرضوا لعمليات اعتقال فعلا، ولا يشمل المطلوبين أمنياً الذين شملتهم محاضر اتهام أو أدينوا بأحكام قضائية دون أن يتعرضوا للاعتقال. كما تجدر الإشارة أن هذا هو عدد الذين تعرضوا للاعتقال دون أن تتوفر معلومات كافية حول من تم إطلاق سراحه منهم.

من بين أولئك المعتقلين بلغ عدد القصر الذين تعرضوا للاعتقال خلال تلك الفترة 1097 قاصراً، بينما بلغ عدد النساء 555 امرأة، منهم 31 امرأة لازلن رهن الاعتقال حتى الآن، منهن 9 محكوم عليهم، والبقية لازلن قيد الحبس الاحتياطي.

تم اعتقال 160 قاصراً و161 امرأة عام 2013، و445 قاصراً و201 امرأة عام 2014، و235 قاصراً و73 امرأة عام 2015، و206 قاصراً و103 امرأة عام 2016، ومنذ بداية العام الجاري وحتى 3 يوليو/تموز 2017 اعتقل 51 قاصراً و17 امرأة.

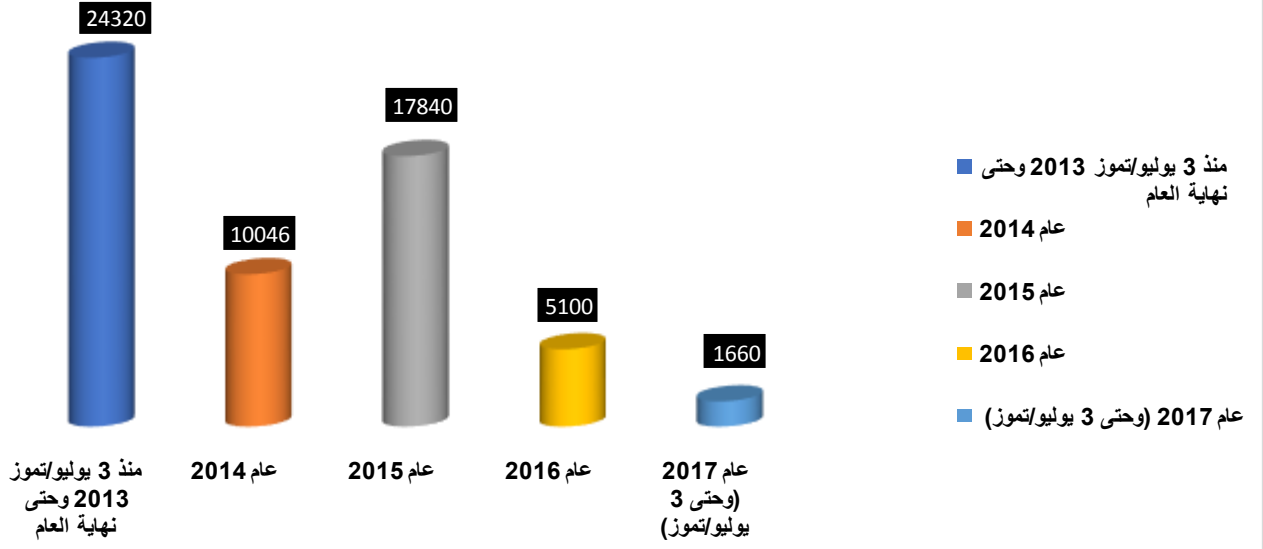


وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن، ووفق شكاوى تلقته المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا فقد قامت مئات الأسر بإرسال العديد من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات.

كما أكدت شهادات محامو بعض المعتقلين تعرض موكلهم للتعذيب لإجبارهم على الاعتراف بتهم لم يقوموا بارتكابها، وأكدوا استمرار تجاهل النيابة العامة أثناء التحقيقات شكاوى المعتقلين حول تعرضهم للتعذيب ورفض وكلاء النيابة عرض أولئك المتهمين على الطب الشرعي لإثبات التعذيب، ورفضها كذلك فتح أي تحقيق في تلك الجرائم.



عدد المعتقلين وفقاً لكل عام



استهداف الصحفيين والإعلام المستقل:

لغرض طمس الحقيقة استهدف النظام الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة دون توقف منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 حيث أغلق النظام المصري أكثر من 20 وسيلة إعلامية من القنوات الفضائية والصحف، وأوقف العديد من الإعلاميين والكتاب عن الكتابة والنشر، وقام بترحيل عدد من الصحفيين واقتحم نقابة الصحفيين واختطف صحفيين لجأوا إليها ولفق تهما مفرجة لنقيب الصحفيين، كما تعرض 18 صحفياً للقتل، واعتقل أكثر من مائتين لايزال 89 منهم في السجون، وحكم على بعضهم بالإعدام، جميعهم تابعين لمؤسسات إعلامية مصرية معارضة للسلطات أو منتمين لشبكة قناة الجزيرة كالصحفي محمود حسين والذي اعتقل في 22 ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، ولا يزال يجدد حبسه احتياطياً حتى الآن دون مسوغ قانوني لذلك.



وفي محاكمات لم تتحلى بالمعايير الدنيا للمحاكمة العادلة حكم على ثلاثة صحفيين بالإعدام وعلى عدد آخر بالسجن فترات متفاوتة، والبعض لا يزال ينتظر المحاكمة.



هذا بالإضافة إلى إدراج نحو 15 صحافياً وإعلامياً على قوائم الإرهاب، حيث قررت الدائرة 16 بمحكمة جنايات القاهرة يوم السبت 27 مايو/أيار 2017 إدراج 51 معارضاً مصرياً بينهم 15 صحفياً وإعلامياً على قوائم الإرهاب، واستند القرار على لائحة اتهام هؤلاء الأشخاص في القضية المعروفة إعلامياً بغرفة عمليات رابعة، والذين صدرت بحقهم أحكام نهائية بالبراءة بتاريخ 8 مايو/أيار 2017.

وفي أكبر هجمه على الصحافة وحرية الرأي والتعبير قامت الحكومة المصرية مؤخراً بحجب حوالي 119 موقعاً منها صحف على شبكة الانترنت تابعه لمؤسسات إعلامية وإخبارية مصرية وغير مصرية.

بدأت حملات الحجب تلك منذ 24 مايو/أيار 2017، بعد إعلان كل من حكومات السعودية والإمارات والبحرين حجب مواقع إخبارية قطرية وفي مقدمتها مواقع تابعة لشبكة الجزيرة بحجة أن هذه المواقع تعرض على الإرهاب، فأعلنت مصر بدورها حجب تلك المواقع لذات الأسباب، وأضافت إليها مواقع أخرى مصرية وعربية وأجنبية، دون أن تبرر سبب حجب أغلب تلك المواقع، وبلغ عدد تلك المواقع منذ ذلك التاريخ وحتى 30 يونيو/حزيران 2017 نحو 118 موقعاً، هذا بالإضافة إلى موقع "العربي الجديد" والذي تم حجبه في أواخر العام 2015.

وشنت الحكومة المصرية على لسان الإعلام التابع لها حملات تشويه لتلك المواقع والمؤسسات الإعلامية للضغط على صناع القرار في قطر، والتي اتهمت بدعم الإرهاب عن طريق تمويل تلك المؤسسات الإعلامية، وقد أعقب قرار الحجب الأول قرار قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية على دولة قطر وفرض الحصار الجوي والاقتصادي عليها.

سجون جديدة لمزيد من المعتقلين:



خلال أربعة سنوات صدرت العديد من القرارات الحكومية والرئاسية بتخصيص مئات الأفدنة والأراضي لبناء العديد من السجون الجديدة، والتي تم افتتاح بعضها بالفعل، وذلك لاستيعاب التكديس الذي تعاني منه كافة مقار الاحتجاز المصرية، كما برره مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان في يونيو/حزيران 2015، وفيما يلي قائمة بالليمانات والسجون التي تم افتتاحها، أو تم إصدار قرارات بإنشائها وبلغ عددها 14 سجناً:

1. ليمان جمصة-افتتح في شهر أغسطس/آب 2013.
2. ليمان المنيا (سجن المنيا وسجن المنيا شديد الحراسة) -افتتح في شهر مارس/آذار 2014.
3. سجن الصالحية بمحافظة الشرقية-افتتح في شهر أبريل/نيسان 2014.
4. سجن مركزي تابع لمركز شرطة ثان بنها بالقليوبية-صدر قرار بإنشائه في أغسطس/آب 2014.



5. سجن الجيزة المركزي بمحافظة الجيزة-افتتح في شهر ديسمبر/كانون الأول 2014.
6. سجن طرة شديد الحراسة 2-افتتح في شهر مارس/آذار 2015.
7. سجن النهضة بالسلام محافظة القاهرة-صدر قرار بإنشائه في شهر مايو/أيار 2015.
8. سجن مركزي تابع لقسم شرطة الخصوص بالقليوبية-صدر قرار بإنشائه في مايو/أيار 2015.
9. سجن 15-مايو المركزي بطريق الأوتوستراد بمحافظة القاهرة-افتتح في شهر يونيو/حزيران 2015.
10. سجن دمياط المركزي-صدر قرار بإنشائه في شهر ديسمبر/كانون الأول 2015.
11. سجن مركزي وملحقته بالإدارة العامة لقوات أمن الجيزة على طريق مصر/أسيوط الغربي- صدر قرار رئاسي بإنشائه في يناير/كانون الثاني 2016.
12. سجن ادكو المركزي بالبحيرة-صدر قرار بإنشائه في فبراير/شباط 2016.
13. سجن مركزي بداخل معسكر قوات الأمن المركزي بالخانكة بالقليوبية- صدر قرار بإنشائه 5 مايو/أيار 2016.
14. سجن العبور المركزي بمحافظة القليوبية-صدر قرار بإنشائه في شهر مايو/أيار 2016.

إهدار الحق في المحاكمة العادلة:

وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات بعد انقلاب يوليو/تموز 2013 وحتى الآن، فقد تم الحكم في 2196 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جناح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 1976 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 220 قضية عسكرية.

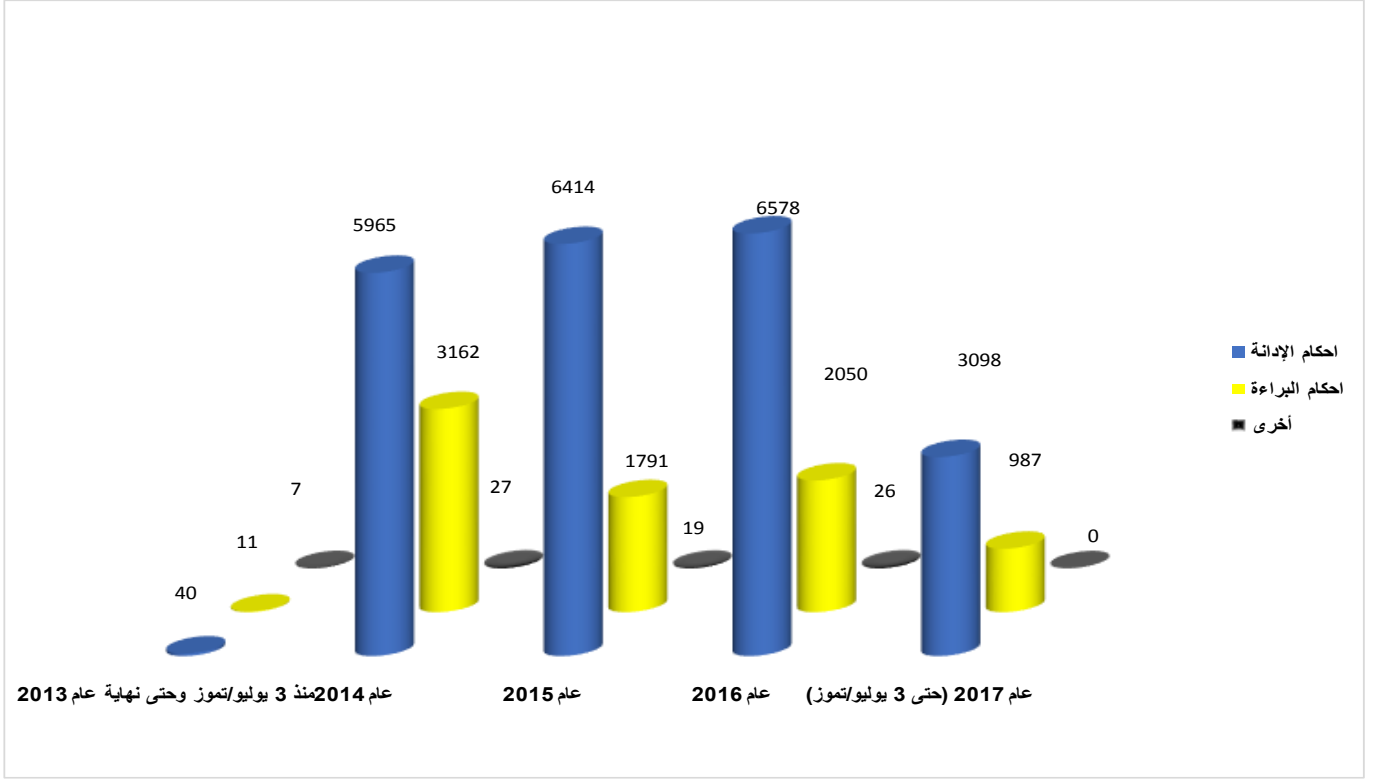
حُكم في 4 قضايا مدنية عام 2013، و631 قضية مدنية عام 2014، و559 قضية مدنية عام 2015، و564 قضية مدنية عام 2016، و218 قضية مدنية العام الجاري، بينما تم الحكم في 6 قضايا عسكرية عام 2014، و80 قضية عسكرية عام 2015، و91 قضية عسكرية عام 2016، و43 قضية عسكرية العام الجاري.

بلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات، سواء أمام دوائر مدنية أو عسكرية، 30177 شخصاً، منهم 358 قاصراً، وقد تم تبرئة 8001 من هؤلاء المحكومين، أي 26.5 % من إجمالي العدد الكلي للمتهمين، بينما حُكم على 22097 شخصاً بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 73.2 %، فيما جاءت قرارات المحكمة بعدم الاختصاص أو انقضاء الدعوى بحق 79 شخصاً، أي ما يعادل 0.3 % تقريباً.



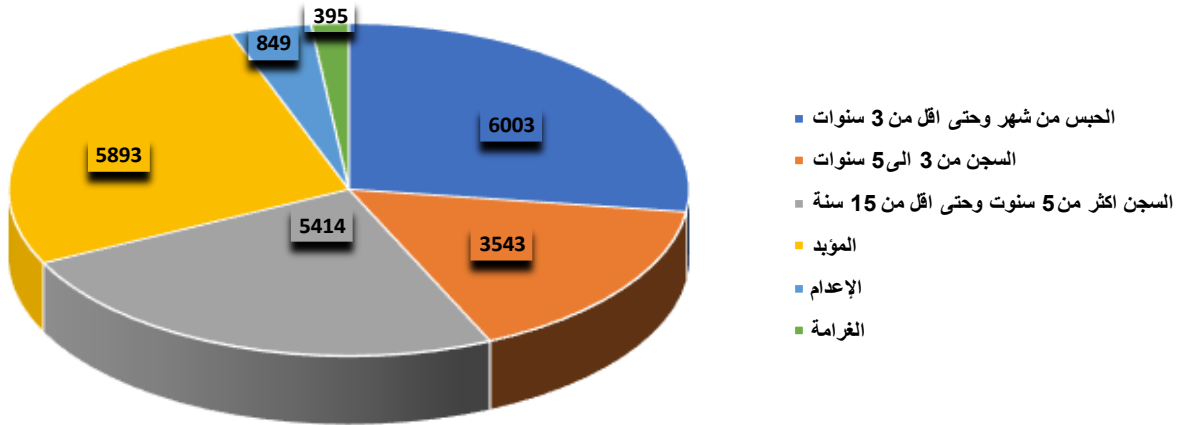


فيما يلي توزيع أحكام الإدانة والبراءة وفقاً للسنوات:



وجاءت أحكام الإدانة خلال مدة الأربعة سنوات -فترة الرصد- كالتالي:

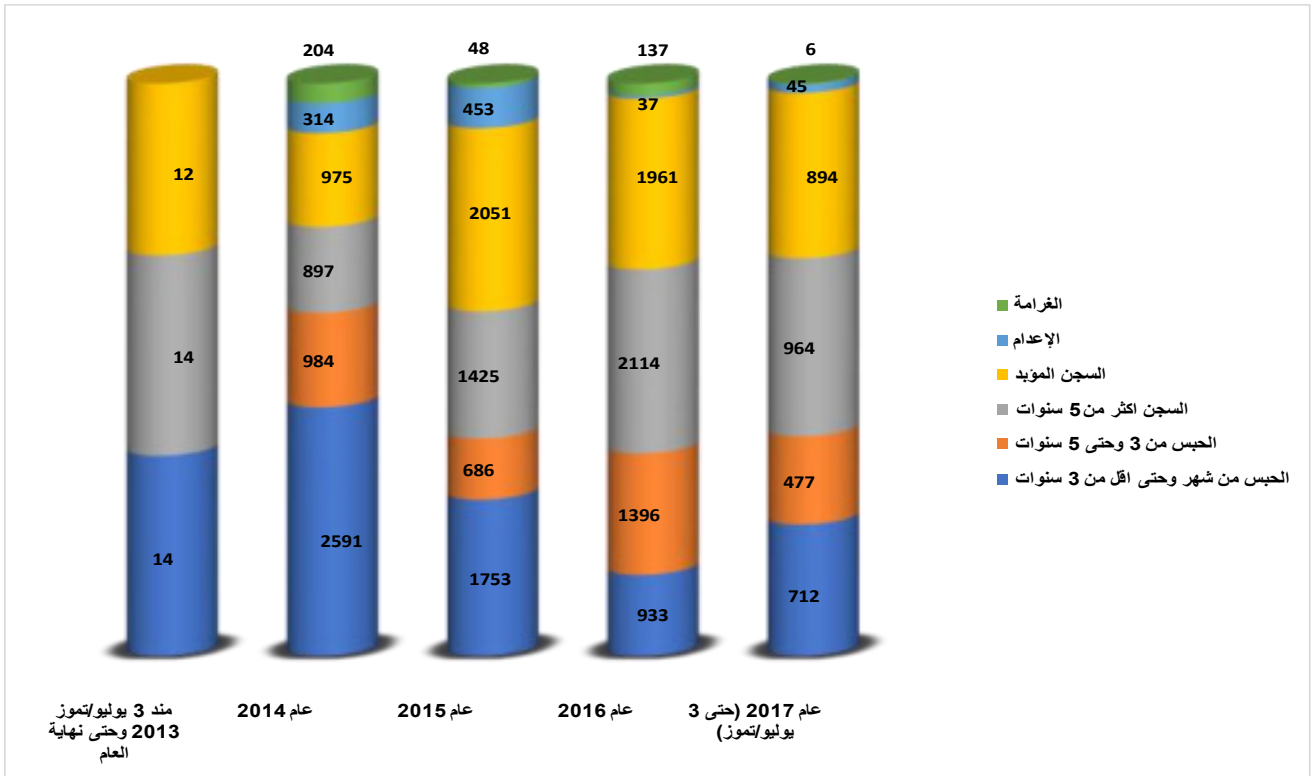
تم الحكم بالسجن المؤبد على 5893 شخصاً أي بنسبة 26.7 % من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 5414 شخصاً أي بنسبة 24.5 % من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 3543 أي ما يقارب 16 % من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات على 6003 شخصاً أي بنسبة 27.2 % من إجمالي أحكام الإدانة، بينما تم الحكم بالغرامة المالية بمبالغ تراوحت بين ألف جنيه و100 ألف جنيه على 395 شخصاً أي بنسبة 1.8 % من إجمالي أحكام الإدانة، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 849 شخصاً أي بنسبة 3.8 % من إجمالي أحكام الإدانة.





وفيما يلي رسماً بيانياً يوضح توزيع أحكام الإدانة وفقاً لمدّة العقوبة

على السنوات:





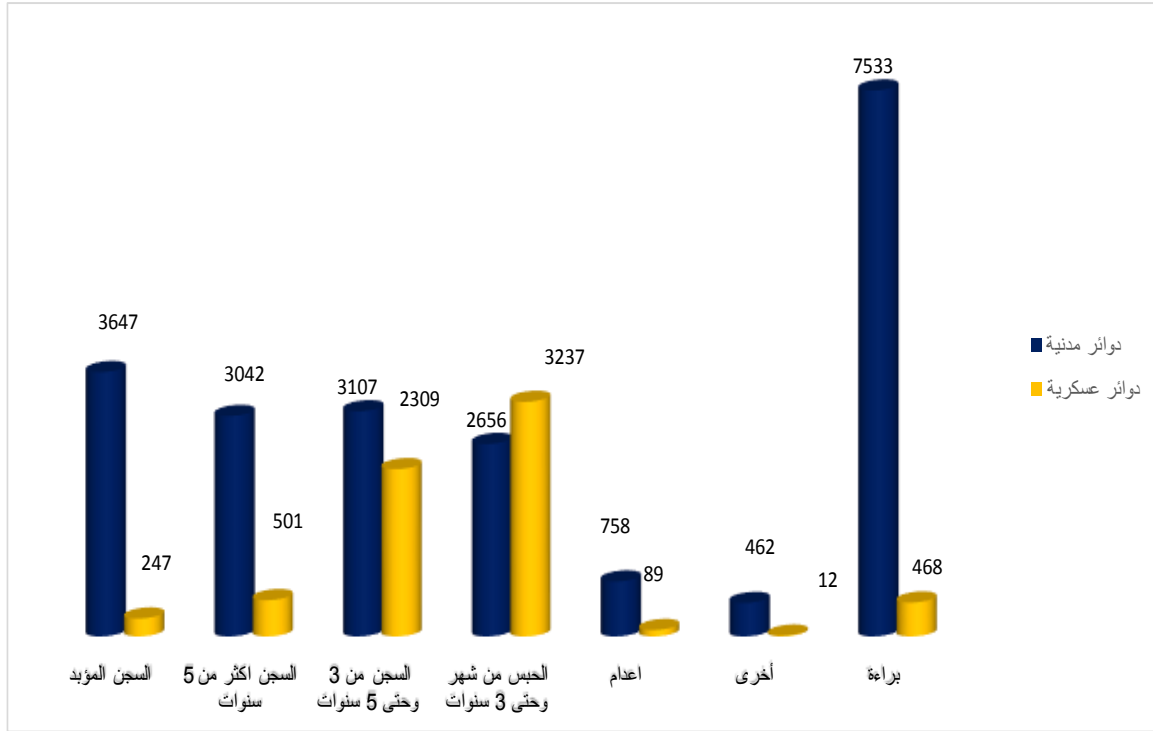
محاكمات عسكرية للمدنيين:

بلغ عدد الأشخاص الذين حوكموا أمام دوائر عسكرية خلال الأربعة السنوات فترة عمل التقرير 6863، أي ما يقارب 27.7% من إجمالي عدد المحكومين، بينهم 16 قاصراً، حُكم بالسجن والسجن المشدد والمؤبد على 6387 منهم، بينما تم تبرئة 468 منهم، فيما جاءت قرارات المحكمة بعدم الاختصاص بحق 8 متهمين.





ويوضح الرسم الآتي مقارنة بين الأحكام الصادرة من دوائر مدنية وبين الأحكام الصادرة من دوائر عسكرية وفقاً لمدة العقوبة خلال فترة الرصد منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2017:



أحكام إعدام واجبة التنفيذ:



خلال فترة الرصد قامت محكمة النقض المصرية والمحكمة العليا للطعون العسكرية بتثبيت أحكام الإعدام بحق **19** متهماً في ستة قضايا معارضة للسلطات، نفذت أحكام الإعدام بحق **8** منهم، ورد ذكرهم في باب القتل خارج إطار القانون، بينما ينتظر **11** متهماً الآن تنفيذ حكم الإعدام في أي وقت، بعد تثبيت أحكام الإعدام عليهم خلال الشهرين الماضيين.

- وكانت محكمة النقض بالإسكندرية الاثنين 24 أبريل/نيسان 2017 قد أيدت حكم الإعدام بحق المعتقل فضل المولى حسني أحمد إسماعيل على خلفية اتهامهم في القضية رقم 27868 لسنة 2014 جنایات المنتزه أول، كلي 1781 لسنة 2014 كلي شرق الإسكندرية، والمعروفة إعلامياً بأحداث شغب الإسكندرية.
- وبتاريخ 7 يونيو/حزيران الجاري قضت محكمة النقض المصرية في القضية رقم 16850 لسنة 2014 مركز المنصورة والمقيدة برقم 781 لسنة 2014 كلي جنوب، والمعروفة إعلامية بقضية "قتل حارس قاضي الاتحادية" برفض طعن الطاعنين خالد رفعت جاد عسكر، وإبراهيم يحيى عبد الفتاح عذب، وأحمد الوليد السيد الشاب، وعبد الرحمن محمد عبده عطية، وباسم محسن خريبي، ومحمود



ممدوح وهبة، شكلا، موضوعا وإقرار الحكم الصادر بإعدامهم، ليصير الحكم باتا صالحا للتنفيذ بعد استنفاد كافة طرق الطعن العادية.

- ويأتي هذا الحكم بعد حكم الدرجة الأولى الصادر من محكمة جنايات المنصورة (دائرة الإرهاب)، بتاريخ 7 سبتمبر/أيلول 2015 بحق إعدام المتهمين المذكورين.
- وبتاريخ 19 يونيو/حزيران 2017 قضت المحكمة العليا للطعون العسكرية في جمهورية مصر العربية برفض الطعون المقدمة من المتهمين في القضية رقم 22 لسنة 2015 جنایات عسكرية طنطا/ 325 لسنة 2015 جنایات عسكرية إسكندرية وعددهم 16 متهما، وثبتت المحكمة أحكام الإدانة الصادرة بحقهم في مارس/آذار 2016، وهي الإعدام لسبعة متهمين بينم 4 محتجزين، والمؤبد لخمسة، والسجن 15 عاماً لاثنتين، والسجن 3 سنوات لاثنتين، وجميعهم مدنيين على خلفية اتهامهم بتفجير حافلة نقل طلاب بالكلية الحربية في محيط استاد كفر الشيخ مما أسفر عن مقتل ثلاثة من بين الطلاب مستقلي الحافلة.

ويعد الحكم الصادر حكماً نهائياً وباتا بحق المتهمين، لتصبح أحكام الإعدام بحق المتهمين الحاضرين صالحة للتنفيذ في أي وقت والمتهمين المحكوم عليهم بالإعدام هم لطفي ابراهيم خليل (حضورياً)، سامح عبد الله يوسف (حضورياً)، أحمد عبد الهادي السحيمي (حضورياً)، أحمد عبد المنعم سلامة (حضورياً)، أحمد عبد الحميد منصور (غيابياً)، فكيه عبد المقصود العجمي (غيابياً) وسامح أبو شعير (غيابياً).

من جهة أخرى قضت محكمة النقض المصرية بتاريخ 20/2/2017 برفض الطعون المقدمة من 52 متهماً في القضية المعروفة إعلامياً بأحداث "مذبحة بور سعيد" والتي تحمل رقم 427 لسنة 2012 جنایات قسم المناخ والمقيدة برقم 11 لسنة 2012 كلي بور سعيد، بينهم 10 صادر ضدهم حكماً بالإعدام حضورياً، وهم السيد محمد رفعت الدنف، ومحمد محمد رشاد، ومحمد السيد مصطفى، والسيد محمد خلف، ومحمد عادل شحاتة، وأحمد فتحي المزروع، ومحمد البغدادي، وفؤاد التابعي، وحسن محمد حسن المجدي، وعبد العظيم غريب عبده بهلول، وذلك بعد رفض الطعون المقدمة من المتهمين من قبل محكمة النقض لتصبح تلك الأحكام باتة في انتظار التنفيذ.



آثار العمليات الأمنية في سيناء:



وفق لعملية رصد كمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد منذ ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 3446 شخصا، منهم 3191 شخصا قال عنهم الجيش أنهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية دون أن يفتح تحقيقا واحد ا في أي من تلك الحالات.

أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 5766 شخصا، منهم 2689 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما تم اعتقال 3077 شخصاً بدعوى الاشتباه.

لم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق 3208 دراجة بخارية و1142 عربة خلال فترة رصد التقرير، كما تم



الإعلان عن حرق وتدمير مئات المنازل والعشش الخاصة بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد المنازل التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 259 منزلاً، بينما تم الإعلان عن حرق وتدمير 2191 عشة.

جدير بالذكر أن المنازل والعشش التي تم الإشارة إلى حرقها وتدميرها، كانت خارج الشريط الحدودي مع غزة، والذي قامت الحكومة المصرية بإصدار قرارات بإخلائه، وذلك بتهجير سكان تلك المنطقة من منازلهم وهدمها، تمهيدا لإقامة منطقة عازلة على الحدود مع غزة، وبدأت المرحلة الأولى في أكتوبر/تشرين الأول 2014 حيث تم تنفيذها بواقع 500 متر، وتضمنت هدم 837 منزلاً، وجاءت المرحلة الثانية في مارس/آذار 2015، وتم الانتهاء منها لمسافة 500 متر أخرى، حيث تم هدم نحو 1044 منزلاً من إجمالي المنازل المحصورة في المرحلة الثانية.

وأصدرت الحكومة المصرية قراراً ثالثاً بالبداية في المرحلة الثالثة من التهجير ابتداء من أبريل/نيسان 2015، على إجمالي مساحة وصلت إلى نحو 2000 متر، حيث يوجد بهذه المنطقة 1220 منزلاً مأهولاً.

وتم تهجير كافة الأسر وتعدادهم تقريبا أكثر من 3200 عائلة (متوسط عدد أفراد الأسرة 5-7 أفراد) المقيمة بتلك المنازل قسراً دون توفير أي بدائل لهم للسكن وتترك تدبير مقار سكنهم الجديدة لهم، ولم تلتزم الحكومة ببناء المدينة الجديدة التي زعمت أنها ستكون بديلاً آمناً لتلك الأسر، كما تم تعيين مبالغ ضئيلة للغاية كتعويض عن هدم المنازل لا يمكنها بأي حال سد عجز وحاجة الأسر المهجرة أو تمكينهم من شراء منازل جديدة.

وتشمل المنطقة العازلة -وفق مصادر أمنية- إقامة خنادق من الماء بعرض خمسمائة متر على طول 13 كيلومتراً على الحدود، حيث تم تركيب أنابيب لاستجرار مياه البحر وبالفعل تم البدء ضخ مياه البحر باتجاه المنطقة الحدودية في سبتمبر/أيلول 2015 مما تسبب بانتهيار في التربة وتلويث مياه الآبار على الجانبين المصري والفلسطيني.

لم تفتح السلطات المصرية أي تحقيق في أي عمليات قتل عشوائي نفذتها قوات الجيش ولم يعاقب أي فرد أمن على مقتلهم ولو بشكل إداري، كما لم تعلن السلطات المصرية عن أي تحقيقات أو أدلة تفيد بتورط أولئك الأشخاص كلهم أو بعضهم في أعمال إرهابية، واستمرت



قوات الجيش في استخدام الطيران الحربي والمدفعية الثقيلة والأسلحة الأكثر فتكا في قصف منازل المدنيين لتوقع مزيدا من الضحايا الأبرياء كل يوم.

كما لم يعلن الجيش عن المبرر القانوني الذي بموجبه تم تجريف مزارع وأفدنة زراعية حتى خارج القرار الحكومي بعزل الشريط الحدودي أو إحراق وهدم منازل وعشش لسكان سيناء وإحراق سيارات ودراجات بخارية، حيث لا يوجد أي نص في القانون المصري يجيز لأي سلطة أن تتلف ملكية خاصة حتى إن كان مالکها مدانا بجريمة.



وفيما يلي جدولاً يبين تفاصيل تلك الإحصائيات:

نتيجة العملية								العام
حرق وتدمير ممتلكات خاصة				اعتقال		قتل		
درجة بحارية	عربة	عشة	منزل	مشتبه به	مطلوب أمنياً	مواطنين بصورة عشوائية أو تصفية	اشتباك مسلح	
770	299	165	39	142	609	26	210	عام 2013
918	232	1084	122	692	1280	69	371	عام 2014
928	399	744	0	1803	392	56	1362	عام 2015
365	66	145	66	1803	298	98	1005	عام 2016
227	146	53	32	440	110	6	243	عام 2017
3208	1142	2191	259	3077	2689	255	3191	الإجمالي



الخلاصة والتوصيات:

- من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.
- عمليات القتل التي تنتهجها السلطات المصرية سواء بالتصفية الجسدية أو التعذيب أو جراء الإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، بلغت من الاستمرارية والانتشار ما يرسخ الاتهامات الموجهة للسلطات المصرية أن تلك الانتهاكات هي نتاج إرادة سياسية ومنهج مُستقر عليه لدى تلك السلطات باستخدام أجهزتها الأمنية، في ظل تواطؤ كامل من قبل السلطة القضائية والنيابة العامة والذان يوفران مناخاً آمناً لمرتكبي تلك الجرائم ويضمنان إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب.
- التوسع في عمليات الاعتقال التعسفي بسبب الرأي السياسي وتلفيق اتهامات جنائية للمعارضين، وقيام النيابة العامة بإصدار قرارات بالحبس الاحتياطي دون توافر أي مبررات قانونية في ظل التكديس الذي تعاني منه مزار الاحتجاز المصرية، بالإضافة إلى ما تمارسه السلطات المصرية من عمليات اختفاء قسري وتعذيب لأغلب المحتجزين، يضاعف من خطورة تلك الجريمة ويحولها إلى جريمة قتل بطيء.
- ماكينه المحاكمات الجماعية المدنية والعسكرية مازالت مستمرة في مصر في ظل تسييس كامل للسلطة القضائية التي تنظر القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات، ومازالت تلك السلطات ماضية في إصدار أحكام قاسية بحق المئات تصل إلى الإعدام وتنفيذ بعض تلك الأحكام بالفعل دون أي تقدم يُذكر في ملف العدالة في مصر.
- ارتفاع أعداد القتلى والمصابين والمعتقلين في سيناء بالإضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة التي يتكبدها المواطنين المقيمين بها تؤكد أن أهالي سيناء محرمون تماماً من حماية الدولة ولا تتوافر لهم أي سبل للانتصاف القانوني أو وقف الانتهاكات بحقهم في



ظل استتار الأجهزة الأمنية خلف مبرر محاربة الإرهاب خاصة مع عدم خضوع عمليات الجيش المصري لأية رقابة محلية أو دولية، مما يعطي الأجهزة الأمنية الضوء الأخضر لارتكاب المزيد من الجرائم.

- إن شيطنة كافة وسائل الإعلام التي تعمل على نقل الحقيقة ووصمها بالتطرف ودعم الإرهاب واتهام العاملين فيها بالخيانة والانضمام لجماعات إرهابية هو حيلة مفضوحة للأنظمة القمعية، وهو انعكاس لرغبة الأنظمة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بعيدا عن أي نوع من أنواع الرقابة.
- قيام الحكومة المصرية بحجب مواقع صحفية وإخبارية مصرية وعربية هو تصرف يناهض حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات ويشكل اعتداء صارخا على حرية الصحافة.
- المجتمع الدولي مدعو للتخلي بالقدر اللازم من المسؤولية الأخلاقية أمام هذا الكم المفزع من الانتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، فالتعامي الدولي عن تلك الجرائم يجعل كافة المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان دون أدنى قيمة في ظل تجاهلها من قبل الدول الأعضاء مقابل مصالح سياسية رخيصة.